مع ارتفاع مؤشر «ستاندرد أند بورز» الخليجي بنسبة 6.6 % خلال مارس

«المركز»: الأسهم الخليجية تواصل حصد المكاسب بقيادة سوقي السعودية و أبوظبي

أوضح المركز المالي الكويتي "المركز" في تقريره الشهري عن أداء أسواق الأسهم الخليجية لشهر مارس 2021، أن أداء أسواق الأسهم الكويتية كان إيجابياً خلال الشهر. وكان مجلس الوزراء الكويتي قد وافق على مشروع قانون لدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من جائحة فيروس كوفيد-19. وارتفع المؤشر العام بنسبة 2.2 %. وبلغ معدل سيولة السوق في مارس 136 مليون دولار أمريكي حسبما يشير متوسط قيمة التداولات اليومية، بتراجع قدره 11 % مقارنة بالشهر السابق.

ومن بين القطاعات الكويتية، كان مؤشر قطاع المواد الأساسية أفضل القطاعات تحقيقاً للربح، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 10.8 %، بينما تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا بنسبة 5.6 % خلال الشهر. ومن بين الشركات القيادية في الكويت، حقق سهم أجيليتي للمخازن العمومية مكاسب بنسبة 10 %، بينما حقق سهم بنك بوبيان مكاسب 9.6 %. وكانت أجيليتي قد أعلنت اعتزامها طرح 15 % من أسهم شركتها التابعة "ترايستار للنقل"، العاملة في تقديم الحلول اللوجستية المتكاملة، للاكتتاب العام في سوق دبي المالي. ومن المتوقع أن تستفيد أجيليتي من حصيلة الطرح، خاصة بعد أن أعلنت عن تراجع قدره 52 % في صافي أرباح العام 2020، مقارنة بنتائج 2019.

وعلى صعيد المنطقة، أشار تقرير "المركز" إلى أن مؤشر "ستاندرد آند بورز" الخليجي (S&P GCC) سجل ارتفاعاً نسبته 6.6 % عند نهاية الشهر. وحققت السوق السعودية مكاسب نسبتها 8.3 % مدعومة بإقرار قانون نظام الخصخصة، ضمن برنامج "شارك". ومن المتوقع أن يزيد "شارك" من استثمارات الشركات بأكثر من 50 % مقارنة بالخطط القائمة حالياً. وكان مجلس الوزراء السعودي قد اعتمد نظام التخصيص لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية وإتاحتها أمام القطاع الخاص المحلي والدولي في 16 قطاعاً حكومياً مستهدفاً بالتخصيص، لزيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % إلى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما يهدف برنامج "شارك"، الذي تبلغ قيمته 12 تريليون ريال سعودي، إلى تعزيز دور القطاع الخاص في اقتصاد المملكة. ومن خلال البرنامج، من المتوقع أن تستثمر الشركات الخاصة نحو 5 تريليون ريال سعودي من بداية تطبيق البرنامج وحتى عام 2030، بينما يقدم صندوق الاستثمارات العامة مبلغ 3 تريليون ريال، وسوف يكون مبلغ 4 تريليون ريال جزءًا من استراتيجية الاستثمار الوطنية الجديدة. وحققت أسواق أبوظبي وعُمان وقطر مكاسب قدرها 4.4 % و2.7 % و2.5 % على التوالي، بينما تراجع مؤشر سوق دبي بنسبة 0.1 %. وسوق البحرين 0.6 %. وسجلت القطاعات في الدول الخليجية نتائج إيجابية في مارس، وكانت أكبر المكاسب لقطاعي المواد الأساسية والسلع بنسبة 9.9 % و8.6 % على التوالي خلال الشهر. وتراجع القطاع العقاري بنسبة 3.4 % وكانت 2.3 % هي نسبة تراجع مؤشر قطاع الطاقة خلال مارس.

ولفت تقرير "المركز" إلى أن الشركة العالمية القابضة (الإمارات) كانت من بين أفضل الشركات القيادية أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققت مكاسب بنسبة 36 % خلال الشهر. وسجلت الشركة ارتفاعاً في أرباحها عن عام 2020 يعادل ستة أضعاف مقارنة بعام 2019 نتيجة سلسلة من عمليات الاستحواذ في قطاعات متنوعة مثل الرعاية الصحية والمنتجات الغذائية والعقارات والزراعة والتكنولوجيا الرقمية. ومن الاستثمارات اللافتة للشركة شراء حصة في شركة الفضاء SpaceX من خلال صندوق أسهم خاصة. وفي السعودية، حققت شركة سابك والبنك الأهلي التجاري ومصرف الراجحي مكاسب بنسبة 13.5 % و12.4 % و10.5 % على التوالي، وكانت هذه المكاسب نتيجة الإعلان عن برنامج "شارك". وفي سوق أبوظبي، حققت مجموعة اتصالات مكاسب قدرها 6.4 % بعد الإعلان عن أكبر توزيع للأرباح على مساهميها والموافقة على رفع سقف تملك الأسهم لغير المواطنين إلى 49 %. ويعكس الأداء الجيد للسوق السعودية وسوق أبوظبي تأييد المستثمرين الأجانب لتوجهات إصلاح الاقتصاد الراهنة.

النتائج الإيجابية والإعلان عن إصلاحات دفعا الأسواق إلى تحقيق مزيد من الارتفاعات

وكان أداء أسواق الأسهم العالمية إيجابيا، حيث أغلق مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال (MSCI) العالمي على ارتفاع بنسبة 3.1 % في شهر مارس. وسجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية (S&P 500) مكاسب بنسبة 4.2 % للشهر برغم الحصيلة المرتفعة لسندات الخزانة عقب تنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادي البالغة 1.9 تريليون دولار. ولكن مؤشر (ناسداك 100) لم يسجل من المكاسب سوى 0.5 % بما يعكس توجها أكبر إلى أسهم "النمو" مقارنة بأسهم "القيمة". وارتفع مؤشر أسواق المملكة المتحدة (FTSE 100) بنسبة 3.6 % في ضوء خطط تخفيف قيود الإغلاق الصحي واستمرار التطعيم ضد الفيروس بوتيرة متسارعة.

وأغلقت أسعار النفط عند 62.7 دولار أمريكي للبرميل في نهاية شهر مارس 2021، محققة خسارة شهرية نسبتها 5.1 % بعد أن كانت أسعار النفط قد وصلت إلى حدود 70 دولار في بداية الشهر. وكانت الأسعار قد تراجعت مع تزايد أعداد الإصابات بالفيروس في أوروبا، مما أدى إلى إجراءات إغلاق جديدة. ولكن ما دعم أسعار النفط نسبياً هو إعلان "أوبك بلس" الاستمرار في سياسة خفض الإنتاج، علاوة على تبعات إغلاق السفينة الجانحة للمجرى الملاحي لقناة السويس لنحو أسبوع. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى دعم الموارد المالية لحكومات دول الخليج وتقليل متطلبات الاقتراض إلى حد كبير. وسوف يكون سعر النفط المتراوح ما بين 65 و70 دولارًا للبرميل أعلى من سعر التعادل للنفط في العديد من دول الخليج، ومنها الكويت.

الاتجاهات العامة للأسواق – مارس ٢٠٢١

حقوق الملكية	آخر إغلاق	% March	% ٢٠٢١
ستاندرد آند بورز الخليجي	١٢٨	٦.٦	١١.٩
السعودية (تاسي)	٩,٩٠٨	٨.٣	١٤.٠
قطر (مؤشر بورصة قطر)	١٠,٤٠٢	٢.٥	٠.٣-
أبو ظبي (مؤشر أبوظبي)	٥,٩١٣	٤.٤	١٧.٢
الكويت (مؤشر السوق العام)	٥,٧٧٦	٢.٢	٤.١
دبي (مؤشر سوق دبي العام)	٢,٥٥٠	٠.١-	٢.٣
البحرين (مؤشر البحرين العام)	١,٤٥٨	٠.٦-	٢.١-
عُمان (مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية)	٣,٧٠٩	٢.٧	١.٤
السلع			
خام برنت (دولار أمريكي)	٦٢.٧	٥.١-	٢١.١
الذهب (دولار أمريكي)	١,٧٠٧.٠	١.٥-	١٠.٠-

جدول بياني توضيحي

أكد على تعزيز الأمن السيبراني

الرشود: أزمة «كوفيد- 19» سرّعت من إستراتيجية "بيتك" للتحول الرقمي

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتكليف في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، عبد الوهاب الرشود في مقابلة مع مجلة "ذي بانكر" إن النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي ليست بمعزل عن القضايا الجوهرية المتجذرة التي تعاني منها البلاد مثل الاعتماد الكبير على النفط والاقتصاد الذي يفتقر للتنوع، مشيراً إلى أن هذه القضايا شكلت ضغطاً على المركز المالي للكويت والنشاط الاقتصادي وحجّمت قدرة البلاد على المُضي قُدُمًا في مخطط تنويع الاقتصاد وتطبيق الإصلاحات الجريئة.

مع ذلك، لفت الرشود إلى أن الجمود الحالي الذي تعيشه البلاد قد يشهد انفراجة نظراً إلى بعضعوامل القوة التي تملكها الكويت مثل الأساسيات الصلبة والقطاع المصرفي والمالي القوي وارتفاع الدخل، والأصول الحكومية الكبيرة التي كدستها أثناء فترة ازدهار النفط، وانخفاض حجم الالتزامات الخارجية، إضافة إلى وجود شريحة من رواد الأعمال الشباب القادرين على دعم النمو، مضيفاً أنهذه العوامل قد تساعد البلاد في خططها نحو تنويع الاقتصاد في إطار رؤية الكويت 2035 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد القائم على موارد الطاقة إلى اقتصاد مبني على المعرفة وخلق نمو مستدام.

وأكد أن الاقتصاد وقطاع الأعمال في الكويت بحاجة إلى أن تتخذ الحكومة خطوة نحو المضي في تنفيذ مشروعاتها التي رصدتها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الطاقة كمصدر رئيسي للإيرادات، واتخاذ إجراءات صارمة لدعم الاقتصاد واستدامة الإصلاحات لتعزيز النمو المتنوع بقيادة القطاع الخاص.

أولويات استراتيجية

وفي سؤال عن أبرز الأولويات الاستراتيجية التي يضعها "بيتك" لعامي 2021 و2022، أجاب الرشود أن "بيتك" ماض في استراتيجيته الرقميّة للمضي قُدُماً لمواكبة أحدث التطورات في عالم الصناعة المصرفية، إضافة إلى زيادة الاعتماد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي في كل العمليات التي تتعلق بقطاع الأعمال، وتقليص الأنشطة اليدوية إلى حوالي الصفر من خلال تبني أفضل الحلول الرقمية.

وأضاف قائلاً: " إلى جانب هذا، نسعى إلى تعزيز استراتيجيتنا للأمن السيبراني وتطبيق أفضل العمليات في مواجهة أي تهديد يتعلق بهذا المجال. وهذه أولوية وسط تطور الرقمنة بصورة سريعة. وكجزء من استراتيجتنا للتحول الرقمي، نسعى إلى توفير خدمات مصرفية عبر الموبايل عالية الجودة ودون انقطاع والتركيز على صحة وسلامة موظفينا وعملائنا في ظل الجائحة".

النمو الائتماني

قال الرشود إن استقرار النظام المصرفي في الكويت والأصول القوية التي تدعم الاقتصاد الكويتي من شأنها أن تؤمن ظروفاً ائتمانية قوية، مضيفاً أن البنوك الكويتية تتمتع بمعدلات رأسمال قوية ومستويات سيولة مرتفعة.

وأشار إلى أن توقعاته بالنسبة لعامي 2021 و2022، تعتمد على تعافي الاقتصاد وثقة المستثمرين بالسوق التي ترتبط دون أدنى شك بالجائحة، مضيفاً أن المحركات الرئيسية لنمو الائتمان في ضوء التحسن التدريجي هي بشكل أساسي قطاع الأفراد، والشركات، والشركات الصغيرة والمتوسطة والإنفاق الاستثماري الحكومي على البنية التحتية في إطار رؤية الكويت 2035.

عبد الوهاب الرشود

من جانب آخر، قال الرشود إنه نتيجة الإغلاق وتراجع النشاط الاقتصادي في الكويت متأثراً بالظروف الأخيرة، زاد معدل التمويلات المتعثرة في القطاع البنكي المحلي بنسبة 0.5 %، من 1.5 % في 2019 إلى 2 % في 2020،وهذه النسبة لاتزال منخفضة قياساً بالمستويات التاريخية، مما يعزز الثقة في قوة القطاع المصرفي.

وأضاف أن معدل تغطية التمويلات المتعثرة انخفض من 271 % إلى 222 %، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تجنيب المخصصات لمواجهة التمويلات المتعثرة.

ويرى الرشود أن هذا المعدل يعتبر ضمن المستويات السليمة، مما يعزز جودة الأصول ويؤدي دوره كمصدات إضافية لمواجهة أي تراجع محتمل في المحفظة الائتمانية سببه استمرار الجائحة.

ورغم استئناف معظم الأنشطة الاقتصادية والأعمال بشكل كبير، إلا أن الرشود يرى أنه لا يمكن وضع تصور دقيق عن حجم التمويلات المتعثرة نظراً إلى أن الجائحة لم تنته بعد، وأن التطعيم ضد فيروس كورونا سيستلزم وقتا أطول.

الصيرفة الرقمية

فيما يتعلق بتأثير الجائحة على الخدمات المصرفية الرقمية، أشار الرشود إلى أن "بيتك" سبّاق في نموذج عمله ومنهجيته القائمة على تبني التغيير والتعامل مع الأزمات بكفاءة وفعالية، مضيفاً أنه خلال أزمة كوفيد19-، نجح في تحويلها إلى فرصة حيث كان "بيتك" جزءاً من الحل وليس المشكلة، معتمداً كلياً عل أدواته الرقمية في تسهيل الخدمات على العملاء.

وأوضح الرشود أن "كوفيد19-" سرّعت من استراتيجية "بيتك" للتحول الرقمي من خلال توفير خدمات مصرفية عبر الموبايل عالية الجودة ودون انقطاع، والتركيز على سلامة وصحة الجميع، مشيراً إلى كفاءة الخدمات الرقمية التي يتميز فيها "بيتك" حيث تجسّدت بتنفيذ عملاء البنك لنحو 140 مليون عملية مصرفية رقمية عبر الموقع الإلكتروني أو تطبيق الموبايل خلال 2020. وهو ما يؤكد نجاح استراتيجية التحول الرقمي للبنك وسعيه الدؤوب نحو توفير حلول مصرفية مبتكرة عبر الموبايل أو القنوات البديلة لتمكين العملاء من استكمال معاملاتهم على مدار الساعة أينما كانوا، بسهولة وأمان.

من جانب آخر، أشار الرشود إلى أن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للبنك تجلت بشكل كبير في دعم الجهود الحكومية والتدابير التي اتخذتها لمواجهة الجائحة.

إلى هذا، قال الرشود إنه سعياً نحو تطبيق استراتيجية التحول الرقمي، يعمل "بيتك" على زيادة استثماراته في التكنولوجيا من خلال تبني أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في المعاملات المصرفية بالإضافة إلى التفرد في الخدمات المصرفية عبر الموبايل وخدمات فرعه الإلكتروني الذكي KFH Go، الأمر الذي يعزز التجربة الرقمية للعملاء، ودفع عجلة التطور الرقمي في الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى تفعيل خطة استمرارية الأعمال بنجاح في حالات الطوارئ.

حملات التوعية

أشار الرشود في اللقاء أيضاً إلى أنه نظراً إلى تغلغل الخدمات المالية، وتطور المعاملات المصرفية الإلكترونية، وتسارع النشاط الرقمي، وزيادة معدلات انتشار الإنترنت، أصبحت التوعية المالية (Financial literacy) تحدياً متزايداً في المجتمع.

وفي هذا الصدد، شدد الرشود على أهمية الأمن السيبراني وتوعية العملاء المستمرة بالمخاطر المحتملة للجرائم الإلكترونية، مبينا انه يمكن تحقيق ذلك من خلال الحملات الأخيرة مثل حملة لنكن على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لزيادة الوعي العام بدور القطاع المصرفي وتعزيز الثقافة المالية للمجتمع.

خلال ورشة عمل ينظمها «عن بُعد» بالتعاون مع صندوق النقد العربي

«المركزي العراقي» سيبحث آليات متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، ورشة عمل "عن بعد" حول "بناء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي" في إطار أنشطة المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، بمشاركة مجموعة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي، ذلك على الساعة الثالثة عصرا بتوقيت أبوظبي.

يأتي تنظيم الورشة في إطار برنامج المشورة الفنية وخطة العمل التي قدمها الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المبادرة بهدف مساندة البنك المركزي العراقي في إعداد وتنفيذ استراتيجيّة وطنية للشمول المالي في جمهورية العراق. تهدف الورشة إلى المساعدة في بناء وتأهيل القدرات لدى البنك المركزي العراقي على صعيد الإعداد للاستراتيجية، بمشاركة كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة في العراق.

شارك في الورشة عدد كبير من كوادر البنك المركزي العراقي من مختلف الإدارات. كما يشارك فيها ممثلين عن وزارات المالية والثقافة والتربية والتعليم العالي والتجارة والاتصالات والتخطيط والعمل والشؤون الإجتماعية في جمهورية العراق، إلى جانب ممثلين عن جميع البنوك والمؤسسات المالية العراقية ومزودي خدمات الدفع في العراق. كما يحضر الورشة إلى جانب أعضاء اللجنة الوطنية العليا للشمول المالي، أعضاء اللجان الفرعية للشمول المالي وهي: لجنة التثقيف المالي، ولجنة المسوحات والبيانات، ولجنة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولجنة البنية التحتية، ولجنة الخدمات المالية الرقمية، ولجنة حماية المستهلك المالي.

كما شارك في الورشة لتعميم الفائدة، الفنين المعنيين بالشمول المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بين الدول العربية على صعيد إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية.

تناولت الورشة واقع الشمول المالي وخطوات ومراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وجوانب التنسيق والمتابعة، إضافة إلى آليات التنفيذ والتقييم. تتناول الورشة في هذا السياق، كيفية دمج سياسات وبرامج تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات المالية (المرأة، الشباب، أصحاب المشاريع الناشئة، المشاريع الريفية والزراعية، التمويل المسؤول، ريادة الأعمال ... الخ) في إطار رؤية واحدة وسبل الإستفادة من الخدمات الرقمية. كما سيتم مناقشة الآليات والإجراءات المناسبة للتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة لتفعيل مشاركتهم في صياغة إستراتيجيات الشمول المالي.

إضافة إلى ذلك، تناولت الورشة الإعتبارات الرئيسة لتصميم نظام متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، وأدوات الرصد والتقييم لتنفيذ هذه الإستراتيجيات ، وكيفية متابعة وتقييم النتائج. كما سيتم إستعراض عدد من التجارب العربية حول التنسيق مع الهيئات والمؤسسات المحلية ذات العلاقة ببناء وتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي.

في هذه المناسبة، أعرب الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عن سعادته لترتيب هذه الورشة في إطار حرص صندوق النقد العربي والمؤسسات الشريكة على توفير المشورة الفنية للبنك المركزي العراقي لإطلاقه إستراتيجيته الوطنية للشمول المالي، منوهاً بما يقوم به البنك المركزي العراقي من جهود مكثفه في هذا الشأن، وما يوليه من أهمية كبيرة لمواضيع الشمول المالي.